الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

محـــضر اجتـــماع
لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

- **تاريخ الاجتماع: الاثنين 20 جانفي 2025.**
- **جدول الأعمال: النظر في مشروع برنامج عمل اللجنة للدورة النيابية الحالية.**
- **الحضور:**
  - **الحاضرون: 08**
  - **المعتذرون: 02**
  - **الغائبون: 00**
  - **الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 00**
- **افتتاح الجلسة: 16.30 سا** **رفع الجلسة: 17.25 سا**

1. مداولات اللجنة:

عقدت لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد جلسة يوم الاثنين 20 جانفي 2025 وذلك للنظر في مشروع برنامج عملها خلال الدورة النيابية الحالية.

في مفتتح الجلسة تولى السيد رئيس اللجنة الترحيب بجميع الأعضاء مبرزا أهمية اللجنة بالنظر لتعدد وتنوع مجالات اختصاصاتها وخاصة في مجالات التطوير الإداري والرقمنة ومكافحة الفساد داعيا أعضاء اللجنة الى العمل بصفة تشاركية وتقديم المقترحات التي من شأنها أن تساهم في تطوير عمل اللجنة.

كما قدّم السيد نائب رئيس اللجنة لمحة عن عمل اللجنة خلال الدورتين السابقتين في الجانبين التشريعي والرقابي ، مبيّنا أنّها تولت دراسة مشروع القانون عدد 2024/56 المتعلق بتنظيم عطل الأمومة والأبوة والوالدية في القطاعين العام والخاص الذي تمت المُصادقة عليه في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 31 جويلية 2024 إضافة الى تداولها حول عدد من مقترحات القوانين المحالة عليها. أما في الجانب المتصل بدورها الرقابي، فقد خصصت اللجنة جزءا هاما من أعمالها لدراسة تقريريْ الهيئة الوطنية للاتصالات لسنتيْ 2020 و2021، فضلا عن تنظيم جلسات استماع لممثلي رئاسة الحكومة حول عدة مواضيع خاصة منها الرقمنة وتحديث الإدارة ومراجعة الإطار القانوني المتعلق بالوظيفة العمومية إضافة الى الاستماع الى ممثلين عن الجمعية التونسية للمبلّغين على الفساد.

ولدى تدخلهم، أجمع الأعضاء على أهمية الاختصاصات الراجعة بالنظر للجنة مؤكدين على ضرورة مزيد تسليط الضوء على مواضيع متعلقة بتسريع رقمنة الخدمات الادارية وبإرساء الترابط البيني بين الإدارات والمؤسسات العمومية لتبسيط الإجراءات والحد من الاستعمال الورقي للوثائق الادارية كاحدى الآليات الناجعة لمكافحة الفساد.

وبخصوص متابعة الملفات والمسائل المتعلقة بالفساد الإداري والمالي، أكّد عدد من أعضاء اللجنة على ضرورة حصر التعامل مع الهياكل الرسمية المتدخلة في هذا المجال دون التعاطي مع ملفات شخصية وفردية. في نفس الاطار، اقترح أحد الأعضاء التسريع في إعادة هيكلة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من خلال المبادرة بتنقيح القانون الاساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 والمتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين في اتجاه مواكبتها للتغييرات الحالية.

وفي نفس السياق، وفي ارتباط بالاختصاصات المسندة للجنة بخصوص الحوكمة والتصرف في المال العام ودراسة التقارير الرقابية، دعا أحد الأعضاء إلى تعزيز عمل الأجهزة الرقابية للدولة وضمان استقلاليتها بما يمكّنها من القيام بمهامها ومن بينها محكمة المحاسبات التي تتولى إحالة تقاريرها السنوية لمجلس نواب الشعب عملا بأحكام الفصل 158 من القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 مشيرا إلى أنّ هذه التقارير يمكن أن تكون مُنطلقا لدراستها والتداول حولها في اللجنة.

كما تم تقديم عدّة مقترحات بخصوص برنامج عمل اللجنة على غرار تنظيم يوم دراسي حول وضعية بعض المؤسسات العمومية على غرار شركة فسفاط قفصة والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وشركات النقل الوطنية مع اقتراح القيام بزيارات ميدانية للبعض منها من أجل مزيد معاينة أوضاعها وقد تمت الدعوة الى اعتماد آلية الزيارات الميدانية خاصة أن اللجنة في الدورتين السابقتين لم تُؤد أي زيارة ميدانية.هذا، وتمّ كذلك اقتراح عقد جلسات استماع لممثلي رئاسة الحكومة حول مواضيع متصلة بتخفيف الإجراءات الإدارية والتوقيت الإداري إضافة إلى متابعة موضوع التدقيق الشامل لعمليات الانتداب بالقطاع العمومي وفي ذلك في اطار مزيد التنسيق بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية.

أمّا بخصوص برنامج عمل اللجنة في الجانب التشريعي، فقد تم الاطلاع على جدول لمقترحات القوانين المحالة على انظارها سواء في إطار تعهدها بها أصالة أو في إطار طلبات إبداء رأي واردة من مختلف اللجان القارة الأخرى. وبعد تقديم جملة من الملاحظات المرتبطة بتاريخ إحالة المقترحات الى اللجنة وأخرى متعلقة بمضامين هذه المبادرات التشريعية، قررت اللجنة الاطلاع على مقترح القانون عدد 042/ 2024 المتعلّق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي والانطلاق في دراسته، مع الإشارة الى أن مقترح القانون المذكور تمت إحالته الى اللجنة منذ الدورة النيابية الفارطة.

2. قـــرار اللّجنة:

– الانطلاق في دراســة مقترح القانون عدد 042/ 2024 المتعلق بتنظيم ممارســة نشــاط التســويق والترويج على المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
حمدي بن صالح	بوبكر بن يحي